إسرائيل ترسم حدود السلطة

نواف التميمي

يسارع بعضُ فلسطيني إلى الإشادة بـ«اللقاء التاريخي» الذي جمع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس بوزير الدفاع الإسرائيلي، بني غانتس، الاثنين الماضي، واتفاقهما على سلسلة خطوات تهدف إلى تسهيل الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، وتعزيز التنسيق الأمني بين الطرفين. ويصر هذا البعض على وصف اللقاء، بالنصر لـ«إرادة الرئيس أبو مازن»، مع أن رئيس الدائرة الأمنيّة - السياسيّة في وزارة الحرب الإسرائيليّة، الجنرال المتقاعد عاموس غلعاد، لم ير في الاجتماع أكثر من لقاء تنسيقي مع «السلطة الفلسطينية التي هي جزءٌ من المنظومة الأمنية الإسرائيلية وكنز استراتيجي لإسرائيل»، بحسب تعبيره، نظراً إلى ما تقوم به من دور في إحباط العمليات التي وصفها بالإرهابيّة، وإفشال محاولات تأجيج مناطق الضفة الغربيّة المحتلّة، وهو الأمر الذي يُلزم ويُحتّم على إسرائيل العمل على منع انهيار هذه السلطة اقتصاديًا. في المقابل، يستبق رئيس الحكومة الإسرائيلي، نفتالي بينت القمة الثلاثية التي جمعت أمس الخميس الرئيسين المصري، عبد الفتاح السيسي، والفلسطيني، محمود عباس، وملك الأردن عبدالله الثاني، بثلاث لاءات صارمة: لا مُفاوضات سياسيّة مع السلطة الفلسطينيّة، لا دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، لا اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

ما قاله الجنرال المتقاعد عاموس غلعاد، ولاءات بينت الثلاث، ترسم بشكل دقيق نظرة إسرائيل إلى حدود السلطة الفلسطينية التي تجب المحافظة على بقائها بوصفها مصلحة أمنية إسرائيلية، تمنع أي انفلات أمني في الضفة الغربية، وتمنع تنامي قوى المقاومة فيها. وبالتالي، تحول دون اختلال الميزان لصالح حركة حماس، وهذا أمر لم يخفه غانتس بقوله: «سنعمل بشدّة ضد المتطرّفين، ونقوّي قدر الإمكان المعتدلين، ومن يعتقد أن هذه معادلة بسيطة، فهو مخطئ». وبالتالي، لا بأس من مكافأة هذه السلطة ببعض الامتيازات الاقتصادية، يسمّيها بعضُ فلسطيني «إجراءات بناء الثقة»، من قبيل تسوية أوضاع ثلاثة آلاف فلسطيني مخالفين شروط الإقامة داخل الأراضي الفلسطينية، وفتح خدمة الجيل الرابع (4G) للإنترنت والاتصالات، وتقديم قرض بنصف مليار شيكل (الدولار 3,2 شيكلات) للسلطة الفلسطينية. في المقابل، حسب المفهوم الإسرائيلي، يجب تحجيم هذه السلطة إلى حدود سلطة حكم ذاتي، أو مجلس بلدي موسع. وبالتالي، لا مُفاوضات سياسيّة مع قياداتها، وأي لقاءات مع وجوه هذه السلطة لا تتجاوز حرص إسرائيل على «استمرار النشاط الأمني الإسرائيلي والتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية»، كما أكد غانتس، في مقابلة مع القناة 12 الإسرائيلية عشية القمة المصرية الأردنية في القاهرة.

لا تتطرّق مثل هذه اللقاءات، حتى باعتراف من صفّقوا للقاء التاريخي، إلى مجازر هدم المنازل والعقارات الفلسطينية التي طاولت، خلال الأيام القليلة الماضية، منشأة تجارية في حي جبل المكبر جنوب القدس، بحجة عدم الترخيص، وأجبرت مواطنين فلسطينيين على هدم منازلهم في القدس. وسبق ذلك إرغام بلدية الاحتلال في القدس عائلة الدلال، في بلدة بيت حنينا شمالي القدس، على هدم ثلاثة مساكن تؤوي ثلاثة من أبنائها. فيما باتت عمليات هدم منازل مواطنين فلسطينيين تتم بصورة جماعية، كما حدث مع عائلات العبيدي وخضر والدلال، حيث فقدت خمس عشرة أسرة مساكنها منذ مطلع الشهر الماضي (أغسطس/ آب). وسلمت طواقم ما تسمّى المراقبة على البناء، فيما، خلال اليومين الماضيين، 11 إخطاراً بالهدم في بلدات العيسوية وسلوان وبيت حنينا.

يهرول الرئيس الفلسطيني للقاء أي مسؤول إسرائيلي، ولا يتوانى عن رفع برقية لرئيس دولة الاحتلال يعزّيه ويواسيه بمقتل القناص بارئيل شموئيلي، داعياً لـ«ضحية أعمال العنف» بـ«المغفرة والرحمة، ولكم ولذويه حسن الصبر والعزاء». ولكنه يماطل، منذ سنوات، في إنهاء الانقسام الفلسطيني، جديده رفض أي حوار مع حركة حماس ما لم «تعترف» وبتوقيع إسماعيل هنية، بقرارات الشرعية الدولية، وبدون ذاك لا حوار معهم. هذا هو المطلوب منها كي تكون شريكة» في النظام السياسي الفلسطيني. ويُعطل إجراء أي تغييرات جوهرية لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني، كما في إلغائه الانتخابات التي كانت مقرّرة في مايو/ أيار الماضي.

في تهجير أهل درعا واستراتيجية لوم الضحية

ميسون شقير

كتب عالم الاجتماع الألماني، ثيودور أدورنو، في مقال نشره في العام 1947، أن إحدى أكثر السمات الشريرة للشخصية الفاشية تحويل المسؤولية عن نفسها بالظلم الذي أوقعته على ضحاياها إلى الضحية نفسها. وفي 1971، نشر عالم النفس، وليام ريان، كتابه «لوم الضحية»، عزف فيه ريان هذا المصطلح بأنه «أيديولوجيا تستخدم لتبرير والظلم الاجتماعي والعنصرية»، مقارعا بذلك ما كان قد طرحه دانيال باتريك موينيهان عام 1965 فيما يعرف بتقرير موينيهان (عائلة الزنوج: قضية العمل الوطني)، حين حاول الأخير «تحويل مسؤولية الفقر من العوامل البنيوية الاجتماعية إلى السلوكيات والأنماط الثقافية للفقراء أنفسهم»، أي حين حاول لوم الضحية على نتائج الظلم الذي وقع عليها. واليوم، في القرن الحادي والعشرين، لم يتوان النظام السوري عشر سنوات عن إعادة إنتاج ما طرحه موينيهان، وعن لوم ضحاياه السوريين على الموت والبؤس الذي أوصلهم إليه إجرامه وعنفه المفرطان. ولعل ما يحصل اليوم في منطقة درعا جنوب سورية، والتي كانت مهد الثورة في مارس/ آذار 2011، أوضح دليل على انتهاج النظام السوري هذه الاستراتيجية، من أجل تبرير عملية التهجير القسري التي يريد القيام بها لأهل درعا، وذلك من أجل فرض تغيير ديموغرافي على الأرض، يتضمن توطين عائلات جنود إيرانيين يقاتلون مع النظام، بدلا من أهل الأرض الأصليين، معتبرا بذلك تهجير السكان الأصليين القسري، والسيطرة على أرضهم وعقاراتهم، حقاً مكتسباً له، بموجب أحداث الصراع، ومقنعا الموالين والحلفاء بأن بيوت أهل درعا المدنيين المشرّدين والمحاصرين منذ أكثر من شهرين وأراضيهم مجرّد غنيمة حرب، وأن اقتلاع المواطنين من هؤلاء الأهالي، وإرسالهم نحو مناطق الشمال السوري، جزاءٌ عادل لقاء اعتبارهم الحاضنة الشعبية للخصم أو العدوّ. موظفا هذه الهندسة من خلال نسج خطاب ثأري على أساس طائفي، ومن خلال نزع امتياز المواطنة عن مواطني درعا السوريين، ونزع الصفة الإنسانية ذاتها عن الناس الذين يستهدفهم التهجير. الأمر الذي يدعم فقط بقاء رأس النظام على كرسيه المكسور.

ولأجل تنفيذ هذه الاستراتيجية، افتعل النظام، من خلال مليشيات إيران، خلافات مع أهالي مدينة درعا، بغرض أن يحقق مهما علا شأنه أو كثُر مقامه، فضلاً عن أن هذا يعني أيضاً أن القانون فوق الجميع، وأنّ الحقوق مُصانة، وأنّ القوي ضعيف حتى يُؤخذ الحقّ منه، والضعيف قوي حتى يُؤخذ الحقّ له، وهو دليل عافية هذا النظام، وعافية المجتمع وعافية القضاء فيه. أمّا أن تكون المسألة خاضعةً لابتزاز أو لحسابات سياسية أو انتقائية في تطبيق القانون وإحقاق الحقوق وإقامة العدالة فذاك شيء آخر، لا يمتّ لا إلى العدالة ولا إلى النظام ولا إلى القانون ولا إلى القيم، ولا إلى الاستقرار ولا إلى أيّ شيء من هذه المفاهيم.

أصدر المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت، القاضي طارق البيطار، مُذكّرة إحضار (جلب) بحق رئيس حكومة تصريف الأعمال حسّان دياب، وكلّف الأجهزة المعنيّة في الدولة تنفيذ مضمون هذه المُذكّرة. بمعنى آخر، طلب منها أن تتجّه إلى السراي الحكومي، حيث مقرّ إدارة الدولة (لبنان نظام ديمقراطي برلماني، وسلطة إدارة الدولة منوطة بالحكومة مجتمعة)، وتعتقل هذه الأجهزة رئيس حكومة تصريف الأعمال، واقتياده مخفوراً إلى المحقّق العدلي، وذلك لأنّ دياب، بحسب وجهة نظر المحقّق العدلي البيطار، لم يمثُل أمامه بعد الادّعاء عليه بجرم الإهمال والتقصير وأمور أخرى في قضية انفجار المرفأ في الرابع من أغسطس/ آب 2020.

وللتذكير، أناط الدستور اللبناني محاكمة الرؤساء والوزراء بمحكمة خاصة بهم في حال ارتكبوا ما يستوجب المحاكمة في أثناء القيام بواجباتهم الوظيفية، فضلاً عن أنّه جعل للرؤساء، فضلاً عن الموظفين، حصانة معيّنة، لا تسمح بمحاكمتهم إلا وفق الأصول المقرّة والمُتبعة دستورياً وقانونياً. وقد رفض مجلس النواب رفع الحصانة عن رفض النوّاب في هذه القضية، للريبة والشك، وإلّا بعدّ التذبّت من الإخلال الوظيفي. ولذلك، لم يمثل رئيس حكومة تصريف الأعمال حسّان دياب أمام القاضي البيطار يوم 26 أغسطس/ آب، وفيها لهذه المعطيات، واعتبر أنّ المحقق العدلي في القضية ليس صاحب اختصاص للتحقيق معه، وفقاً للدستور وموقفاً لما قاله المجلس النيابي. ناهيك عن أنّ نوّابا تقدّموا أمام المجلس النيابي باقتراح قانون لرفع كل الحصانات عن كلّ المسؤولين في قضية انفجار المرفأ، غير أنّ كتلاً نيابية، في مقدمها كتلة لبنان القوي، التي يتكئ عليه رئيس الجمهورية ميشال عون، رفضت الاقتراح وشكّكت فيه.

على كل حال، تعتبر محاكمة الرئيس دياب أو غيره من المسؤولين اللبنانيين مطلباً عند أهالي ضحايا انفجار المرفأ وعند أغلب اللبنانيين. وليس دفاعاً عن الرجل أو غيره، ولكن الطريقة التي قارب فيها القاضي البيطار الملف تثير جدلاً كبيراً وكثيفاً من الشكّ والارتياب، وتضع القضاء على المحكّ وأمام مصداقيته، فالقاضي ادّعى، قبل فترة، على رئيس حكومة تصريف الأعمال حسّان دياب وعلى وزراء أشغال سابقين ونوّاب حاليين، وعلى موظفين في الإدارة اللبنانية والأجهزة الأمنية والعسكرية، من بينهم مدير عام الأمن العام، اللواء عباس إبراهيم، ومدير عام أمن الدولة، اللواء طوني صليبا، ولم يمثل أحدٌ من هؤلاء أمام المحقّق العدلي في الوقت الذي حدّده له، إياتي قبل يومين ويُصدر

صندوق «الجماعة المسيطرة» الأسود وبناء البديل

سيف الدين عبد الفتاح

تمثل الظاهرة الاستبدادية، في مجموع عناصرها ومكوناتها والمفاصل الحاكمة لها، صندوقا أسود، يصعب استكشافه والبحث عن مكنوناته. ولعل الذين ألّفوا كتاب «كيف تعمل الدكتاتوريات، السلطة وترسيخها وانهيارها» (ترجمة عبد الرحمن عياش، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2021) إنما أرادوا بالبحث في معمل التاريخ للدكتاتوريات المختلفة في زمننا المعاصر واستخدام جملة المعلومات التي تكشفت حول انقلابات حدثت، ودكتاتوريات رسخت؛ في التعرّف على قصتها وتشريح مكوناتها وسياساتها واستراتيجياتها التي استخدمتها في العمل ومحاولتها البقاء. وفي هذا الإطار، فإن استخدام هذه الذاكرة التي تكونت واشتملت على أكثر من 240 واقعة، وبما توفر عنها من معلومات بعدما انقضت بعض هذه الفترة، فصارت كالكتاب المفتوح الذي تكشفت عنه كل الغيوم والظلمات، فبدت تلك التجارب بما خلّفت من معلومات ودروس أمرا متاحا.

على الرغم من تلك الإشارة المهمة التي أكدها المؤلفون «أن ما نعرفه من عمليات ترتبط بتلك الدكتاتوريات أقلّ بكثير مما نعرفه عن نظيراتها في الدول الديمقراطية، ذلك أن تلك النظم الدكتاتورية تتبع، في الغالب، سياسات التعتيم والتغييم، وبقلل حجم المعلومات حولها نادرا باعتبار أن نظمها لا تحتوي على صندوق أسود، بل هي كلها وفي مجملها ومجمع ممارساتها وعملياتها وصف الكتاب أيضا «عملية اتخاذ القرار الدكتاتورية غالبا ما تحدث في الظلام، أو بختار فيه قادة الدول الديموقراطية بشفافية نسبية، وغالب هذه الأقليات تنزع إلى ما تتخذه المجموعات النخبوية الصغيرة في الأنظمة الدكتاتورية من قرارات، وما تصنعه من سياسات من قرارات في سياقات غير رسمية».

ومن ثم، ليس عليك بالضرورة إن أردت فهم الآليات اليومية للعمل داخل الدكتاتوريات أن تبحث داخل المؤسسات الرسمية لها، فغالبا ما تتخذ القرارات وما يجري بصددها من عمليات إنما تتخذ في مكان آخر غير المعهود وغير المرئي. إنها مسائل تحكم ظلمة هذا الصندوق الأسود المتعلق بالدكتاتوريات، ومحاولات فضّ أسرارها والقدرة على كشف المستور فيها والمغيّب منها؛ والتي تحرص، مع حال استبدادها، أن تعمل في الخفاء وفي جنح الظلام. ومن هنا، على هؤلاء الذين يقومون بالبحث في هذا الصندوق الأسود أن يتمتعوا بقدرات بحثية أعمق، فلا يقفون عند اعتاب تلك الظواهر، بل يغوصون في أعماقها باحثين في مناطق لا تخطر على بال، في ما يتعلق بعمل تلك الدكتاتوريات وممارساتها الاستبدادية.

ولذلك، الصندوق الأسود لدى ديفيد استون، استاذ العلوم السياسية المبرز الذي أسهم في دراسة «النظام السياسي» وتشكيلاته وتفاعلاته وتحويلاته، مجملها ومجمع ممارساتها وعملياتها وصف الكتاب أيضا «عملية اتخاذ القرار الدكتاتورية غالبا ما تحدث في الظلام، أو يختار فيه قادة الدول الديموقراطية بشفافية نسبية، وغالب هذه الأقليات تنزع إلى ما تتخذه المجموعات النخبوية الصغيرة في الأنظمة الدكتاتورية من قرارات، وما تصنعه من سياسات من قرارات في سياقات غير رسمية».

ومن ثم، ليس عليك بالضرورة إن أردت فهم الآليات اليومية للعمل داخل الدكتاتوريات أن تبحث داخل المؤسسات الرسمية لها، فغالبا ما تتخذ القرارات وما يجري بصددها من عمليات إنما تتخذ في مكان آخر غير المعهود وغير المرئي. إنها مسائل تحكم ظلمة هذا الصندوق الأسود المتعلق بالدكتاتوريات، ومحاولات فضّ أسرارها والقدرة على كشف المستور فيها والمغيّب منها؛ والتي تحرص، مع حال استبدادها، أن تعمل في الخفاء وفي جنح الظلام. ومن هنا، على هؤلاء الذين يقومون بالبحث في هذا الصندوق الأسود أن يتمتعوا بقدرات بحثية أعمق، فلا يقفون عند اعتاب تلك الظواهر، بل يغوصون في أعماقها باحثين في مناطق لا تخطر على بال، في ما يتعلق بعمل تلك الدكتاتوريات وممارساتها الاستبدادية.

ولذلك، الصندوق الأسود لدى ديفيد استون، استاذ العلوم السياسية المبرز الذي أسهم في دراسة «النظام السياسي» وتشكيلاته وتفاعلاته وتحويلاته، والوقوف على صندوق أسود يحمل الأسرار التي تتعلق بعمليات التحويل في النظام السياسي، كما هو معروف في التعامل مع مدخلاته ومخرجاته، وما يتعلق بالبحث في المطالب والسياسات والقرارات، لعل هذا الصندوق الأسود هو ما اهتمّ به هؤلاء الذين بحثوا من خلال كتابهم، وما تضمنه من أفكار مهمة، ومن بينها الفكرة المفتاحية التي توفروا على دراستها في إطار جمع بين مستويين: أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المساعدة مرة أخرى في تعزيز الميزة الاستراتيجية لإسرائيل». كان لبينت ما أراد، ولكن هل فعلاً أن إسرائيل «تقف دائماً إلى جانب الولايات المتحدة بشكل لا لبس فيه»، وبأنها لا تخونها ولن تخونها أبداً؟

في محاولة للإجابة، لنعد إلى سياق القمة الأميركية - الإسرائيلية. جاءت زيارة بينت إلى واشنطن في خضم الأيام الأخيرة من عملية الانسحاب الأميركي الفوضوية من العاصمة الأفغانية، كابول، ومحاولاتها اليائسة لإجلاء آلاف الأميركيين، وعشرات الآلاف من المتعاونين الأفغان معها، وعوائلهم. وفي اليوم الذي كان يفترض أن يتمّ فيه لقاء القمة، الخميس (26/8)، شنّ تنظيم الدولة الإسلامية - خراسان هجوماً انتحارياً دامياً على المطار، أوقع عشرات القتلى بين صفوف المدنيين الأفغان المحتشدين هناك، على أمل إجلائهم، فضلاً عن 13 جندياً أميركياً، فاعلن البيت الأبيض تأجيل لقاء بايدن - بينت من يوم الخميس إلى يوم الجمعة (27/8).

لا الورطة الأميركية في أفغانستان، وتعلقها الباهظة عليها، استراتيجياً وإنسانياً واقتصادياً، ولا حجم الكارثة في مواقع الدولة والقرار، وجاء ذلك في وقت يتم فيه وضع العراقيل أمام رئيس الحكومة المكلّف الذي ينتمي إلى الطائفة ذاتها في عملية تشكيل الحكومة، بما يُفشل مساعيه في عملية التشكيل. وهذا ما أثار مزيداً من الارتياب والشكّ لدى أبناء الطائفة، حتى بدا الأمر وكأنه استهداف لها، وهو ما عبّر عنه رؤساء الحكومات السابقون في بيان أصدروه، وما تناوله مفتي الجمهورية، الشيخ عبد اللطيف دريان، في خطبة الجمعة، عندما رفض هذا الاستهداف وهذه الطريقة التي يتمّ التعامل بها مع رئيس حكومة تصريف الأعمال، أو مع الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة.

(كاتب لبناني)

> ليس عليكَ بالضرورة إن أردت فهم الآليات اليومية للعمل داخل الدكتاتوريات، أن تبحث داخل المؤسسات الرسمية لها

حدّ من المنهاجية، وباتساع تلك المادة وامتدادها التي تتعلق بنماذج تلك الدكتاتوريات، وعلى حد قولهم، في تحديد خطتهم لجمع البيانات التي قامت عليها تلك الدراسة المتميزة، فقد اعتمدوا على مجموعة من القواعد المفصلة لتحديد بدايات الأنظمة الاستبدادية ونهاياتها. وبلا اختلاف عن معظم الأدبيات صنفوا تلك البلاد، من حيث كونها «ديموقراطية إذا كان قادة الحكومة فيها قد وصلوا إلى مناصبهم عن طريق انتخابات ديموقراطية مباشرة ونزيهة وتنافسية إلى حدّ ما، أو انتخابات غير مباشرة عن طريق المؤسسات التشريعية المنتخبة، أو الخلافة الدستورية لمسؤولين انتخبوا ديموقراطيا». وظل بالنسبة لمؤلفي هذا الكتاب أن أكثر قرارات التصنيف صعوبةً هي التي تتعامل مع الانقلابات، والتي اختصوها بالتعريف أنها «الإطاحة برأس السلطة بواسطة أفراد من جيش الدولة نفسها». وتكوّنت، وفق رأيهم، معظم الديكتاتوريات الحديثة على أيدي نوعين من الجماعات؛ مجموعات الضباط والجنود، ومجموعات المدنيين المنظّمين في أحزاب. وكانت تلك الملاحظة الدقيقة بحث أن لدى تلك الجماعات المختلفة التي تؤسّس للديكتاتورية ترتيبات مختلفة لتنظيم نفسها، ولاتخاذ القرارات والحركة بشكل عام، فالإجراءات والتقاليد التي تبنى في جماعة السيطرة قبل وجود الديكتاتورية تؤثر فيمن يحكم بعد الاستيلاء على السلطة وخياراتهم السياسية الأولى، وشكل المؤسّسات التي تبنيها لتنظيم حكمها، وأن تلك الجماعات المسيطرة تعطي اهتماما قليلا كما يبدو للتفاصيل العملية لما يمكن أن تفعله بعد الإطاحة بالنظام القديم».

كان ذلك كله أمرا مهما ومفيدا في تجلية الظلمة عن جماعات السيطرة وسلوكياتها، والنظام الذي تعمل فيه أو أنشأته. وفي كل الأحوال، هذا الاهتمام الذي أولاه المؤلفون عن الأشكال التي يمكن أن تنتهي إليها تلك الدكتاتوريات، من خلال انقلابات مستجدّة عليها من خارج النظام، أو بروز تحوّلات على مستوى أو آخر تتخذ مسارا ديموقراطيا. ولكنه في ذلك لم يوضح لنا لماذا انتهت حالاتٌ إلى تلك النتيجة، وانتهت حالاتٌ أخرى إلى نتائج مغايرة. ويبدو أن طغيان الاهتمام بالصندوق الأسود لعمل الدكتاتوريات قد جعل المؤلفين لا يهتمون بالمتحصلات، وما آلت إليه تلك التجارب والأسباب الكامنة التي تجعل من نتيجة ما تحدُث في تلك الخبرات، أو لا تحدُث في تجارب أخرى.

وعلى الرغم مما قدمه الكتاب من جهد عميق للكشف عن سر الأسرار في الدكتاتوريات، فإنه لم يتوقف كثيرا عند المآلات وتفسيرها بالعمق نفسه الذي ناقش من خلاله العمليات. ولعل هؤلاء المؤلفين قد تحكّم فيهم ذلك التساؤل المحوري والمركزي الذي وقفوا عنده، وهو «كيف تعمل الدكتاتوريات والسلطة المتعلقة بها ترسيخًا وانهيارًا؟». وهنا لا بد من أن نعترف بأنه جهد عظيم يمكن الاستفادة منه بهذه المتحصلات الإيجابية، خصوصا في تفكيك الظاهرة الاستبدادية ومفاصلها، ولكن الأمر في الحديث عن البديل لتلك الظاهرة الاستبدادية ربما يكون مجال اهتمام لدراسات أخرى لبناء البديل، وهو أمر اشترطه عبد الرحمن الكواكبي ضمن شروطه الثلاثة في الخروج من حال الاستبداد إلى حال مقاومته وبناء البديل له. ولعل هذه الأمور تحتاج من هؤلاء ألا يقفوا فقط عند حد تشريح الظاهرة الاستبدادية والتعرّف على صنايقها السوداء، على جلالة قدر هذه المهمة، وإنما الاهتمام ببناء البديل وتشييد الحكم الرشيد لا يقل أهمية.

(كاتب وأستاذ جامعي مصري)

مذكّرة إحضار رئيس الحكومة

وائل نجم

أنْ يُحاكَم رئيس أمام القضاء بأيّ تهمة مهما علا شأنه أو كبُر مقامه، فضلاً عن أنّ هذا يعني أيضاً أنّ القانون فوق الجميع، وأنّ الحقوق مُصانة، وأنّ القوي ضعيف حتى يُؤخذ الحقّ منه، والضعيف قوي حتى يُؤخذ الحقّ له، وهو دليل عافية هذا النظام، وعافية المجتمع وعافية القضاء فيه. أمّا أن تكون المسألة خاضعةً لابتزاز أو لحسابات سياسية أو انتقائية في تطبيق القانون وإحقاق الحقوق وإقامة العدالة فذاك شيء آخر، لا يمتّ لا إلى العدالة ولا إلى النظام ولا إلى القانون ولا إلى القيم، ولا إلى الاستقرار ولا إلى أيّ شيء من هذه المفاهيم.

أصدر المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت، القاضي طارق البيطار، مُذكّرة إحضار (جلب) بحق رئيس حكومة تصريف الأعمال حسّان دياب، وكلّف الأجهزة المعنيّة في الدولة تنفيذ مضمون هذه المُذكّرة. بمعنى آخر، طلب منها أن تتجّه إلى السراي الحكومي، حيث مقرّ إدارة الدولة (لبنان نظام ديمقراطي برلماني، وسلطة إدارة الدولة منوطة بالحكومة مجتمعة)، وتعتقل هذه الأجهزة رئيس حكومة تصريف الأعمال، واقتياده مخفوراً إلى المحقّق العدلي، وذلك لأنّ دياب، بحسب وجهة نظر المحقّق العدلي البيطار، لم يمثُل أمامه بعد الادّعاء عليه بجرم الإهمال والتقصير وأمور أخرى في قضية انفجار المرفأ في الرابع من أغسطس/ آب 2020.

وللتذكير، أناط الدستور اللبناني محاكمة الرؤساء والوزراء بمحكمة خاصة بهم في حال ارتكبوا ما يستوجب المحاكمة في أثناء القيام بواجباتهم الوظيفية، فضلاً عن أنّه جعل للرؤساء، فضلاً عن الموظفين، حصانة معيّنة، لا تسمح بمحاكمتهم إلا وفق الأصول المقرّة والمُتبعة دستورياً وقانونياً. وقد رفض مجلس النواب رفع الحصانة عن النوّاب في هذه القضية، للريبة والشك، وإلّا بعدّ التذبّت من الإخلال الوظيفي. ولذلك، لم يمثل رئيس حكومة تصريف الأعمال حسّان دياب أمام القاضي البيطار يوم 26 أغسطس/ آب، وفيها لهذه المعطيات، واعتبر أنّ المحقق العدلي في القضية ليس صاحب اختصاص للتحقيق معه، ووفقاً للدستور وموقفاً لما قاله المجلس النيابي. ناهيك عن أنّ نوّابا تقدّموا أمام المجلس النيابي باقتراح قانون لرفع كل الحصانات عن كلّ المسؤولين في قضية انفجار المرفأ، غير أنّ كتلاً نيابية، في مقدمها كتلة لبنان القوي، التي يتكئ عليه رئيس الجمهورية ميشال عون، رفضت الاقتراح وشكّكت فيه.

على كل حال، تعتبر محاكمة الرئيس دياب أو غيره من المسؤولين اللبنانيين مطلباً عند أهالي ضحايا انفجار المرفأ وعند أغلب اللبنانيين. وليس دفاعاً عن الرجل أو غيره، ولكن الطريقة التي قارب فيها القاضي البيطار الملف تثير جدلاً كبيراً وكثيفاً من الشكّ والارتياب، وتضع القضاء على المحكّ وأمام مصداقيته، فالقاضي ادّعى، قبل فترة، على رئيس حكومة تصريف الأعمال حسّان دياب وعلى وزراء أشغال سابقين ونوّاب حاليين، وعلى موظفين في الإدارة اللبنانية والأجهزة الأمنية والعسكرية، من بينهم مدير عام الأمن العام، اللواء عباس إبراهيم، ومدير عام أمن الدولة، اللواء طوني صليبا، ولم يمثل أحدٌ من هؤلاء أمام المحقّق العدلي في الوقت الذي حدّده له، إياتي قبل يومين ويُصدر

> أناط الدستور اللبناني محاكمة الرؤساء والوزراء بمحكمة خاصة بهم

(كاتب لبناني)

هل يمكن أن تخون إسرائيل أميركا؟

اسامة ابو ارشيد

كما هو معتاد في لقاءات القمة الأميركية - الإسرائيلية، على مدى العقود السبعة الماضية، تبادل الرئيس الأميركي جو بايدن وضيفه، رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت، عبارات التشديد على التحالف الاستراتيجي الذي يجمع بين بلديهما. أؤكد على «الالتزام الأميركي الذي لا يتزعزع بأمن إسرائيل». هكذا قال بايدن عند استقباله بينت في البيت الأبيض، الأسبوع الماضي. ردّ الأخير التحية بأحسن منها، حين قال: «أريد أن أكون واضحاً تماماً: تقف إسرائيل دائماً إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية وإلى جانب الولايات المتحدة بشكل لا لبس فيه». ولكن بينت، كغيره من رؤساء وزراء الدولة العبرية الذين سبقوه، لا ينطلق في علاقته مع واشنطن من زاوية تقدير «المعروف» وليس لديه أدنى نية لردّ الجميل، بل هو انتهازي لا يأتي إلا طلباً لمزيد من الدعم الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري، ولو على حساب المصالح القومية الأميركية نفسها. «كلهم (أعداء إسرائيل في الشرق الأوسط) يريدون القضاء على الدولة اليهودية. هذا هو السبب في أن إسرائيل يجب أن تكون أقوى بشكل ساحق من أي من أعدائنا، وفي الواقع من جميع أعدائنا. ولهذا أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المساعدة مرة أخرى في تعزيز الميزة الاستراتيجية لإسرائيل». كان لبينت ما أراد، ولكن هل فعلاً أن إسرائيل «تقف دائماً إلى جانب الولايات المتحدة بشكل لا لبس فيه»، وبأنها لا تخونها ولن تخونها أبداً؟

في محاولة للإجابة، لنعد إلى سياق القمة الأميركية - الإسرائيلية. جاءت زيارة بينت إلى واشنطن في خضم الأيام الأخيرة من عملية الانسحاب الأميركي الفوضوية من العاصمة الأفغانية، كابول، ومحاولاتها اليائسة لإجلاء آلاف الأميركيين، وعشرات الآلاف من المتعاونين الأفغان معها، وعوائلهم. وفي اليوم الذي كان يفترض أن يتمّ فيه لقاء القمة، الخميس (26/8)، شنّ تنظيم الدولة الإسلامية - خراسان هجوماً انتحارياً دامياً على المطار، أوقع عشرات القتلى بين صفوف المدنيين الأفغان المحتشدين هناك، على أمل إجلائهم، فضلاً عن 13 جندياً أميركياً، فاعلن البيت الأبيض تأجيل لقاء بايدن - بينت من يوم الخميس إلى يوم الجمعة (27/8).

لا الورطة الأميركية في أفغانستان، وتعلقها الباهظة عليها، استراتيجياً وإنسانياً واقتصادياً، ولا حجم الكارثة في مواقع الدولة والقرار، وجاء ذلك في وقت يتم فيه وضع العراقيل أمام رئيس الحكومة المكلّف الذي ينتمي إلى الطائفة ذاتها في عملية تشكيل الحكومة، بما يُفشل مساعيه في عملية التشكيل. وهذا ما أثار مزيداً من الارتياب والشكّ لدى أبناء الطائفة، حتى بدا الأمر وكأنه استهداف لها، وهو ما عبّر عنه رؤساء الحكومات السابقون في بيان أصدروه، وما تناوله مفتي الجمهورية، الشيخ عبد اللطيف دريان، في خطبة الجمعة، عندما رفض هذا الاستهداف وهذه الطريقة التي يتمّ التعامل بها مع رئيس حكومة تصريف الأعمال، أو مع الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة.

(كاتب لبناني)

> إسرائيل لا تقف دائماً إلى جانب الولايات المتحدة بشكل لا لبس فيه، خانتها غير مرّة، وستخونها مرّات

الماضي والولايات المتحدة تتذمّر وتضغط على إسرائيل لوقف بيع الأسرار العسكرية والتكنولوجية الأميركية التي تحصل عليها مجاناً إلى الصين. بل لم تتردّد الأجهزة الاستخباراتية الأميركية في اتهام تل أبيب بمساعدة بكين، في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، في تطوير طائرتها المقاتلة تشنغدو J-10، عبر تسريب تكنولوجيا إسرائيلية إليها، مولّدة الولايات المتحدة. ومع متابعة إسرائيل تغير ميزان القوى العالمي، وصعود الصين قطبا عالميا نِدّا للولايات المتحدة، فإنها عمّقت من علاقاتها الاقتصادية معها. ولم تجد ضغوط إدارة ترامب عليها في ثنيها، كلياً، عن إرساء صفقات تطوير بينتها التحتية على شركات صينية. أما الأكثر مرارة أميركياً أن يكون ملف العلاقات الصينية - الإسرائيلية، على أجندة لقاء بينت - بينت، وكأن الولايات المتحدة، كفيل إسرائيل، تستجدي منها الوقاية بحق الدعم الذي ما زالت تقدّمه إليها مجاناً!

أبعد من ذلك، جاء في «إحاطات سرّية» قدّمتها، عام 2014، وزارتا الأمن الوطني والخارجية، بالإضافة إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي، والمديرية الوطنية لمكافحة التجسّس، أن «إسرائيل تتجسّس على الولايات المتحدة أكثر من أي حليفٍ آخر، وقد وصلت هذه الأنشطة إلى مستوى ينذر بالخطر». أما أهداف هذا التجسّس، فهي: «الأسرار الصناعية والتكنولوجية للولايات المتحدة». ولم تتردّد هذه الجهات في الإشارة إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن أنها الوكر الذي تدار من خلاله هذه العمليات. كلام في هذا الموضوع يطول، وما سبق غيضٌ من فيض، ولكن مؤدّاه واحد. على عكس ما قال بينت، إسرائيل لا تقف دائماً إلى جانب الولايات المتحدة بشكل لا لبس فيه، وهي خانتها غير مرّة، وستخونها مرّات ومرات، وهي لا تهتمّ إلا بمصالحها، ولا تعنيها المصالح والدماء الأميركية. التاريخ والأحداث لا يكذبان. أم هل يا تُرى، نسي الأميركيون الهجوم البربري الإسرائيلي على المدمرة الأميركية يو أس أس ليبرتي، التي كانت تُبحر على مقربة من المياه الإقليمية المصرية في البحر الأبيض، خلال عدوان يونيو/ حزيران 1967، وقتل خلاله 34 وجرح 171 من أفراد طاقمها؟ ادّعت إسرائيل حينها أنها ظنتها سفينة حربية مصرية، ولكن تل أبيب كانت تعلم أنها سفينة عسكرية أميركية.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

الجزائر المغرب... الصحراء المشكلة والحل

بشير البكر

يشكّل قرار الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية وسحب السفراء مع المغرب، عودة بالمنطقة إلى أكثر من نصف قرن إلى الوراء. ومهما كانت طبيعة الخلافات والأسباب والمبرّرات وراء هذه الخطوة، فإن ما يجمع البلدين الشقيقين والجارين أكثر بكثير مما يفرّق بينهما. وبالتالي، فإن قطع العلاقات أحد أشكال إعلان الحرب، وإنْ لا يصل إلى مستوى خطر الحرب الفعلية، فإنه يفتح الأبواب أمام كل الاحتمالات السيئة. وما نلحظه من حربٍ كلاميةٍ تجري على وسائل التواصل الاجتماعي بين جزائريين ومغاربة يحمل مؤشّراتٍ سلبيةً إلى تدهور مديد على مستقبل العلاقات بين الشعبين.

وبعيدا عن الخفايا بين المغرب والجزائر التي فجّرت الخلافات في الآونة الأخيرة، لتصل إلى قطع العلاقات، فإن ذلك دليل فشل على إدارة الخلاف المزمن، بينما نجح الطرفان في ذلك سابقا بفضل الحرص على الأواصر التاريخية، وتغليب علاقات الأخوّة التي تربط بين شعبين يجمعهما أكثر مما يفرّقهما من نزاعات تتعلق بخلافات الحدود التاريخية، ومن ثم قضية الصحراء، ودعم الجزائر جبهة البوليساريو. وشكّل ذلك سببا لقرار المغرب قطع العلاقات مع ال

لمنْ يتسَلَّح المَغرِب؟

عبد الدين حمروش

تتناول تقارير إعلامية عديدة تطلعات المغرب المؤكّدة، في ما يخص تعزيز ترسانته العسكرية بمختلف الأسلحة النوعية. وفي إطار الاتفاق الثلاثي، بين المغرب والولايات المتحدة وإسرائيل، كان لافتا الحديث عن صفقة أسلحة بمليار دولار، من محتوياتها أربع طائرات درون 9-MQ Reaper. وإن لم يحصل المغرب على الطائرات، بسبب معارضة نواب ديمقراطيين في الكونغرس، إلا أن إدراجها ضمن المفاوضات كان مؤشّرا على تحول ما في السياسة التسلحية للمغرب.

وإذ تشهد الخزينة العامة ضوائق مالية، فاقمتها انعكاسات انتشار وباء كورونا، فإن وتيرة تطلعات المغرب التسلحية لم تنخفض. ولا تخلو عدة تقارير من الإشارة إلى احتلال المغرب رُتَبا متقدمة، بالنسبة لاقتناء السلاحين، الأميركي والفرنسي، في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وبحسب تقرير لمجلة فوربس، في 2019، مثلا، تموضع المغرب ضمن مُتصدِّري زبائن السلاح الأميركي. والملاحظ أن الاهتمام بالتسلح آخذ في التوسع، بالانفتاح على مصادر متنوعة، منها الصين الشعبية وتركيا. وفي هذا السياق، لا يمكن للمتتبع أن يفوته تدخُّل بعض الدول «الصديقة» في التوسُّط، لأجل تمكين المغرب من بعض طائرات الدرون الصينية. يمكن أخذ فكرة واضحة عن جديد المقتنيات المغربية من الأسلحة، وبخاصة المرتبطة بأنظمة الدفاع الجوي، بتصفح بعض المواقع المعنية، من قبيل وكالة التعاون الأمني الحكومية الأميركية. والسؤال المطروح، بعد التأكد من عزم المغرب على تعزيز ترسانته العسكرية، ومن أطراف متعدّدة في الشرق والغرب: ما الذي يدفع الدولة المغربية إلى صرف ميزانيات ضخمة في اقتناء الأسلحة؟ يمكن الإجابة عن السؤال بشكل عام، عبر الإحالة إلى ما تمثله قوات الدفاع والأمن في الحفاظ على وحدة أي بلاد واستقرارها. وإذا أخذنا بالاعتبار القوة العسكرية الجزائرية الهائلة، في مجال مُراكمة الأسلحة الروسية والصينية، منذ عقود الفورة النفطية والمالية، يمكن إدراك حقيقة التسابق على الزعامة الإقليمية في شمال أفريقيا، وبشكل أقل في المنطقة المغاربية. وعلى الرغم من مصداقية ما يمكن تقديمه من أجوبة، بهذا الخصوص، إلا أن من شأن المضي في البحث والتقصّي «إخراجنا» من منطقة العموميات. نحاول أن نفهم السعي المغربي الحثيث نحو تعزيز ترسانته من السلاح. وفي المقابل، لا ينبغي إدراج هذا الأمر ضمن الرغبة المنفردة للدولة فقط، أي بمعزل عن القوى المحيطة، المتنافسة والمتصارعة. وبالطبع، إذا ما وجهنا النظر إلى الجزائر، مثلا، سنجد منها سعيا يكاد يكون موازيا للمغرب، في ما يخصّ اقتناء الأسلحة. على كل حال، لنظل مُؤطَّرين بالسعي المغربي إلى امتلاك أكثر الأسلحة نوعية. وفي محاولة للخروج من المُقاربات الجاهزة، بالإمكان المبادرة بطرح بعض الأسئلة: هل يخشى المغرب من تهديد داهم؟ من أي جهة؟ وما أسبابه؟ وما طبيعته؟

أخيرا، بدأ الحديث يأخذ مجراه «مغربيا»، عن تحوّل المغرب إلى قوة إقليمية. وإلى حد ما، يبدو أن المُواجهة الناجحة للسلطات الإسبانية والألمانية، في ما اتّصل بالموقف من الصحراء المغربية، قد عملت على إشاعة هذا النوع من «الإحساس». ومن جهة أخرى، بات التوسّع الاقتصادي والمالي في أفريقيا، حتى قبل العودة المغربية إلى الاتحاد الأفريقي، يفترض قوة عسكرية مُناسبة. أي نهوض اقتصادي، في أي تقدير منطقي، لا بد من أن يواكبه نهوض عسكري. المعركة تقع على أكثر من «ساحة»، مثلما تدرك ذلك القوى الإقليمية والدولية الكبرى.

إذاً، لمن يَتَسَلَّحُ المغرب؟ تنطوي صيغة السؤال على تعبير مأخوذ من الدارجة المغربية. فَهْمُ المغزى من السؤال، بالاعتماد على العربية الفصحى، لا يفي بالمطلوب. ولذلك، يمكن اختصار الأمر بالصيغة التالية: ما هي الجهة التي يستعدّ المغرب لمواجهتها عسكريا، من خلال سعيه إلى تعزيز ترسانته من السلاح؟ السؤال بـ«لِمَن»، في صيغة العنوان، أعلاه، يتّجه إلى الطرف (الخصم، العدو..)، الذي يُفترض أن يدخل معه المغرب في نزاع مسلح. لـ «مَن» أهمية أكبر، في سياقنا، مِن «لماذا» و«كيف».

شهد المغرب حروبا كبرى على مدى تاريخه. وبالاستمرار في التركيز على «مَنْ»، فإن المغاربة خاضوا حروبا فاصلة مع إسبانيا والبرتغال (الزلاقة، الأرَك، العقاب، وادي المخازن، .. إلخ) وتركيا العثمانية (وادي اللبن)، وفرنسا، والجزائر (حرب الرمال). والملاحظ أن كل هذه الحروب خيضت مع دول الجوار. ولعل آخرها، مما قد يجري، تلك المناوشات المسلحة مع جبهة البوليساريو. وللإشارة، جاء في بعض الأخبار تصفية قائد سلاح درك البوليساريو، الداه البندير، بإحدى طائرات الدرون (صينية الصنع أم تركية؟). ولعلها أول مرة، يُشار فيها إلى استعمال الجيش المغربي هذا النوع من الطائرات المُسيَّرة، التي أبدى المغرب اهتماما متزايدا بالاستفادة من خدماتها.

بالمعنى العسكري، لا تُشكل جبهة البوليساريو تحدّيا أمنيا كبيرا للمغرب. التحدّي الأمني يكمن في من يدعم الجبهة بالمال والسلاح منذ عقود. وحتى أكثر من ذلك، فقد ثبتت مشاركة عناصر من القوات الجزائرية في معركة أمكالا ضد المغرب (1976). والسؤال، في، حدود هذا السياق: هل يُتوقّعُ أن تندلع حرب مباشرة بين المغرب والجزائر، في إثر انقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما؟ في الواقع، لا أحد يرغب في اندلاع أي مواجهة عسكرية في المنطقة التي تعتبر حساسة بقربها من المحيط الجغرافي الأوروبي. إضافة إلى ذلك، إنْ قُدِّر للحرب أن تقع، فإن وبالها سيكون ذا أثر بالغ على الشعبين الشقيقين، بحكم الوزن العسكري الكبير للبلدين في شمال أفريقيا.

مع ذلك، لا يستبعد التحليل الموضوعي أي فرضيات، حتى وإن كانت توقّعاتها ضئيلة. أن يُصنِّف المغرب «عدوا»، في الخطاب الرسمي الجزائري، من شأنه أن يحمل على الافتراض بإمكانية وقوع حرب. كما أن الادّعاء بحصول أفعال عدائية من المغرب، إلى حد الاتهام بإشعال الحرائق في غابات تيزي وزو، يمكن أن يُتّخذ ذريعة لنشوب أي نزاع مسلح. وكما هو ملاحظ، فقد بلغت الاتهامات الجزائرية ذروتها، في محاولة للرد على تصريح سفير المغرب في الأمم المتحدة عمر هلال، بشأن «استقلال شعب القبائل». وفي تقدير الكاتب، يجري تحوّل كبير في موازين القوى، بعد «الإعلان الرئاسي» الأميركي حول مغربية الصحراء، علاوة على حسم الجيش المغربي مناورات البوليساريو في منطقة الكركرات في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، عبر فتح الطريق الدولية إلى موريتانيا وأفريقيا. ومن جهة أخرى، من شأن عدم تراجع الرئيس الأميركي، جو بايدن، عن «الإعلان الرئاسي»، ودخول الوافد الإسرائيلي الجديد إلى المنطقة، أن يزيدا في اختلال موازين القوى.

كانت سياسات القوى الدولية الكبرى، في منطقة المغرب العربي تحديدا، مؤسّسة على: عدم كسر التوازن بين المغرب والجزائر. ولذلك، لوحظ كيف استمر «الستاتيكو» أربعة عقود، من دون التمكن من حسم قضية الصحراء المغربية أُمَميا. اليوم، يبدو أن «تحوّلا» ما يحدث. والواقع أن التحوّل الإيجابي أخذ في البروز، منذ قرّرت الدولة المغربية العودة إلى ملء موقعها «الشاغر»، داخل الاتحاد الأفريقي. وإضافة إلى توجّس الجزائر من ذلك، شرعت إسبانيا في ملاحظة كسر التوازن الإقليمي.

> أن يُصنَّف المغرب «عدواً»، في الخطاب الرسمي الجزائري، من شأنه أن يحمل على الافتراض بإمكانية وقوع حرب
>
> بين المغرب وإسبانيا عدة قضايا عالقة، في طليعتها قضية تحرير مدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية

وبالإحالة إلى تاريخ الحروب والصراعات في المنطقة، غربي البحر الأبيض المتوسط، لا يمكن اعتبار الجارة الشمالية بعيدة عما يجري، ففي تقرير لمعهد الأمن والثقافة الإسباني، تحت عنوان «المغرب وجبل طارق والتهديد العسكري لإسبانيا»، تمّت الإشارة إلى أن اعتراف الإدارة الأميركية بالسيادة المغربية على الصحراء «يقوّض النفوذ الذي تحتفظ به إسبانيا وفرنسا في المنطقة المغاربية». وفي السياق ذاته، ورد في التقرير إعرابٌ عن التخوّف «من خطط المملكة للتفوّق العسكري الإقليمي وكسر النفوذ الجزائري في المنطقة اقتصاديا وعسكريا، بفضل الدعمين، الأميركي والسعودي». بين المغرب وإسبانيا عدة قضايا عالقة، في طليعتها قضية تحرير مدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية.

كما أن احتلال إسبانيا جنوب المغرب (خصوصا)، وإن انجلى بعد تنظيم المسيرة الخضراء، لا يزال يلقي بثقله على قضية الصحراء أُمميا، بالنظر إلى التاريخ السابق للسلطات الإسبانية في إدارة ملف الصحراء المغربية. ولذلك، نستطيع «تفهُّم» الرغبة الإسبانية في عدم «كسر التوازن الإقليمي»، بدعوة وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) إلى عدم بيع أسلحة نوعية للمغرب، قد تشكّل خطرا على أحد أعضاء حلف شمال الأطلسي.

لدى المغرب دواع كبرى لاقتناء الأسلحة، بالنظر إلى وجود أراض له محتلة. وإن استطاع تجنّب نشوب أي نزاع مسلح مع إسبانيا، في انتظار حل قضية المدينتين السليبتين دبلوماسيا، إلا أن الخشية يأتي مصدرها من حدوث «استفزازات» مسلحة على الحدود، في ظل انغلاق المجالين الترابيين للجارتَيْن الجنوبيين من جهة، وانقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما من جهة أخرى. لا توجد نزاعاتٌ ترابيةٌ كبرى بين المغرب والجزائر، بخلاف ما هو حاصل مع إسبانيا. ومع ذلك، تبقى نسبة اندلاع مواجهات مسلحة بين المغرب والجزائر (ولو أنها جد ضئيلة) مرتفعة بالمقارنة مع الجار الشمالي. دعم الجزائر «البوليساريو» بالمال والسلاح والدبلوماسية، من دون ترك «الملف» بين أيدي الأمم المتحدة، يشكل عائقا أمام «التطبيع» الكامل بين البلدين الشقيقين. اليوم، يشهد الجاران حربا باردة ضروسا، يُخشى أن تنتهي باندلاع حرب «غير محسوبة». وفي السياق ذاته، يُخشى من أن تؤدّي هذه الحرب الباردة إلى نزاعات دبلوماسية زائدة عن اللزوم، داخل أروقة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية.

هناك روابط وثيقة بين المغرب والجزائر. ويمكن أن يساهم الجانب الثقافي منها، ومعه التداخل العرقي- التاريخي، في انبثاق تنمية اقتصادية متكاملة بجنوب المتوسط (في دول المغرب العربي تحديدا). ولعل من شأن هذه الروابط، إن تمّ تأسيسها على أساس قاعدة رابح - رابح، أن تُزيل كل العوائق الموجودة التي تحول دون طيّ ملف الصحراء المغربية، من منظور مخطط الحكم الذاتي. من شأن حلحلة قضية الصحراء المغربية، إن وقع ذلك في أقرب فرصة، أن يساهم في حل معضلة التنمية الاجتماعية في البلدين، وتطوير مجال حقوق الإنسان بالتوازي.

(كاتب مغربي)

هل الدبلوماسية الجماعية إلى ضمور؟

جمال محمد إبراهيم

(1)

تنقطع الوشائج الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب، فهل سمعتم صوتاً قويّاً ومهتماً من جامعة الدول العربية أو من الاتحاد الأفريقي؟ ..

بعد الحربين العالميتين، وما سبّبتاه من دمار شامل، دفعت البشرية خلاله أثمانا باهظة، ثم جنحت نحو تعاون أوثق، وتضامن أكيد، إذ توافقتْ الحكومات والبلدان على مواثيق ومعاهدات واتفاقيات أمميّة شتى، قصد توفير ضمانات السّلم والاستقرار في العالم. برزتْ بعدها مفاهيم المجتمع الدولي شكلاً يعزّز هذه الالتزامات الدولية، ويرسم إطاراتها وكياناتها وأجهزتها. وعلى الرغم من ذلك كله، لم تجفّ تماما بؤر الصراعات ومكامن الاختلافات ومواقع الاحتراب، ولا تراجعت مسبّباتها التي اتصلت بتقاطعات المصالح والتسابق على بسط النفوذ، وملاحقة المطامع في ساحات دولية، مأهولة بكبار يستخفّون بصغارها، كما يتنمّر أقوياؤها وهم قليل، بضعفائها وهمُ كثرٌ. تلك حقبة شهدَ القرنُ العشرون منازلاتها وتحدّياتها، كسباً في أحيان، وخسرانا في أكثر الأحايين. هيَ حقبة سمّوها حقبة الحرب الباردة، لكنّها لم تكن حربا ساخنة مثلما تشي بذلك صفة البرودة. هي حقبة فيها الحرب الكورية، وفيها بروز المارد الصيني بعد مسيرته الطويلة. شهدت سنواتها أيضاً حروباً في الشرق الأوسط من تداعيات وعد بلفور، وحرب الأيام الستة، وحرب فيتنام، ومصارعة الدّب الرّوسي مع الكاوبوي الأميركي في مختلف بقاع العالم. أفضتْ بنا مسيرة أحوال العالم، آخر الأمر، إلى محطة الإرهاب الدولي، غير أن الحرب الباردة بقيتْ على برودها، ولم تُدخل العالم إلى حرب عالمية ثالثة، فأبقت ولم تذر.

(2)

مفتاح السلام في عالم اليوم كان ذلك الالتزام الأكيد بمقتضيات التعاون الدولي والتضامن بين الشعوب، عبر كيانات فاعلة شملتْ منظمات دولية وإقليمية، مارست دبلوماسية جماعية، تمثلت رمزيتها في وجود منظمة الأمم المحدة بكامل أجهزتها وأذرعها ولجانها المتخصّصة. تلك هي الدبلوماسية الحصيفة التي رعتها المنظمة الأمميّة، فمنحت مناعة فعّالة لمجتمع دولي باتجاه الرسوخ والاستدامة، فلم تقعدها التحدّيات، وهي لا تحصى ولا تعد، ولا تقاصر جهدها عمّا يتهدّد البشرية من مخاطر، مثل تحوّلات المناخ وتناقص الموارد الطبيعية، ومنازلة الفقر والأوبئة الفتاكة، وصولاً إلى قضايا الأرهاب الدولي ومشكلات حقوق الإنسان والحريات، وحراك المظلومين من البشر نزوحاً ولجوءاً.

(3)

فيما كان العالم يفتتح ألفيته الثالثة بثبات واستقرار، فقد أضافت ثورة الاتصالات والمعلوماتية أبعاداً جديدة، جعلت العالم بكامله مجرّد قرية كونية، تتأثر أطرافها بما يقع في أطرافها الأخرى، في عين الزّمان وعين المكان. حين تتحرّك الشعوبُ نشداناً لحريةٍ بعدت عنها، وتطلعاً لاقتصاديات تحقق شيئاً من الكرامة، ستجد ذلك الحراك يتمدّد إلى شعوب وبلدان أخرى، وبما يشبه المتواليات الهندسية. ربيع تتسع مواسمه تتابعاً إلى بلدان وشعوب في الشرق الأوسط، وفي أكثر من بلد عربي. مواسم ربيع سياسي أسقط في عام 2011 عدداً من طغاة الشرق الأوسط. حرَاكُ الشعوب في السّودان خلال العامين الأخيرين، وأيضاً في الجزائر وفنزويلا وميانمار، ولا يقف عند حدود. تكاد بعض الشعوب، في حراكها الجامح وانتفاضها الجريء، أن تتجاوز تلك الكيانات والهياكل التي أنشأتها الدبلوماسية الجماعية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. سبقت خطى الحراك الجريئة تلك خطى المنظمات الدولية والإقليمية. صارت الشعوب أحرص على أقدارها من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية التي أقامها السياسيون.

(4)

لكنك تنظر، في ناحية أخرى، إلى رجلِ دولةٍ قضى أربعة أعوام رئيساً للولايات المتحدة، آثر، في مسعىً ضيّق، لتنفيذ أجندة إدارته بأنانية دبلوماسية مفرطة، أن ينأى بالولايات المتحدة عمّا يشغل بال المجتمع الدولي من قضايا عالمية شكّلت، ولا تزال تشكّل، هاجساً مستداماً، وتحدّياً بالغ الخطورة، يتهدّد ليس الأمن والاستقرار فحسب، بل الحياة بكلكلها في بقاع الأرض. فيما تبحث بلدان العالم وزعاماته، عبر تعاونٍ وثيق، عن مخرج لمشكلات تحوّلات المناخ وتغيّرات البيئة والأوبئة والجوائح ومعضلات الإرهاب والهجرة والنزوح، فإنّ الرئيس الأميركي السابق، ترامب، قرّر السباحة عكس تيار التضامن الدّولي الذي توافق على تلافي تلك المخاطر، فانسحب من اتفاقية المناخ، وتراجع عن دعم اليونسكو، وأسرف في الحُمق، فسعى إلى بناء جدران بينه وبين جيران بلاده. وتلك أمثلة لبعض حماقات من لا يرى ما تتطلّبه الأوضاع العالمية هذه الآونة، من تعاون جادّ ومبتكر، وليس الجنوح إلى التقوقع باستكبار متوهّم، وبالتعاضد الذي يتخطّى العنصريةَ والقهر، وبتلاق مأمول بين أثرياءِ العالم وفقرائه، وبين أقويائه وضعفائه، لتتجه البشرية إلى مجابهة التحدّيات الماثلة بإرادة واحدة متحدة. «كوفيد 19» جائحة عالمية طارئة، لكأنها جاءتْ تذكرة مقدّرة لتجتمع البشرية يداً واحدة لهزيمتها، فيبقى كوكب الأرض مكانا معافىً، ورحبا يسع الجميع. لك أن تلاحظ كل التقدير لما تبذله منظمة الصحة العالمية، لكنك سترى الدول بمبادراتها الأحادية، قد سبقت تلك المنظمة في جهودها المضنية لمصارعة الجائحة.

(5)

إنْ كان ذلك هو التعاضد المأمول، فإنّ ما قد يثير العجب أن نرى ضعفاً في فعالية بعض المنظمات والكيانات الإقليمية، خصوصا في أفريقيا والشرق الأوسط والأدنى والأبعد، إذ يتبدّى للرائي عجز عددٍ منها في التصدّي لجملة التحدّيات والقضايا الشائكة التي تكتنف مسار شعوبها وبلدانها. لكأنّ الدبلوماسية الجماعية في تلكم الأصقاع محكومٌ عليها أن لا تجمع، بل أن تفرّق. وفي أسوأ الأحوال، يُراد لها أن تكتفي بمشاهدة ما يدور ثمّ تلتزم الصمت، ولا يأبه لها أحدٌ، بل أن يتناسوها تماما. أما على الساحة الأفريقية، فمبعث الأسى يكمن في افتقار المنظمة الأفريقية إلى فعالية مطلوبة للتصدّي لمشكلات القارّة السّمراء. شهدنا أخيرا اشتداد الاختلاف حول تقاسم الموارد الطبيعية والمائية بين بلدان القارّة، مثل الخلاف الناشب بين السودان ومصر وإثيوبيا، فلا تتحرّك دبلوماسية القارة الجماعية، مُمثلة باتحادها الأفريقي، فتبادر بردم مثل تلك التصدّعات. تقع انقلابات عسكرية في بعض بلدان القارّة، فيتناسى الاتحاد التزاماته. قبل أيام قليلة، وقعتْ بين الجزائر والمغرب مقاطعة دبلوماسية مفصلية، فلا تسمع للاتحاد الأفريقي صوتاً مسموعاً. تتجاوز الدول منظماتها الإقليمية من كُساحٍ أصابها، فلا تأبه لها.

(6)

ليس الاتحاد الأفريقي وحده الذي تقاصرتْ فعالية دبلوماسيته الجماعية، وكاد يقتلها الضمور، بل أيضا البلدان العربية عبر جامعتها المُنهكة في القاهرة، قابعة هناك لا تُحرّك ساكناً، فيما تتقطع وشائج التواصل الدبلوماسي بين دولتين عربيتين كبيرتين، هما الجزائر والمملكة المغربية. ولك أن تسمع طنين ما فعل الحدّاد بإزميله، بينَ قطر وأشقائها في الخليج، فتسأل عن فعالية مجلس التعاون الخليجي التي تمنّى كثيرون، ومن تفاؤل حادب، أن يرفد جامعة الدول العربية بشيءٍ ممّا شهدنا له من فعالية في سنوات إنشائه الأولى. ولك أن تلاحظ هذا التواصل الحميم الذي أحدثته ثورة الاتصالات والمعلومات عبر الفضائيات وأجهزة الهواتف النقالة، فترى التناقض بائناً في القصور الذي اعترى كيانات التعاون الدولي، وتراجع دور الدبلوماسية الجماعية. لكن ألا يبقى التفاؤل في عودتها رهينا بشعوب تنهض به، فلا تكون زعاماتها مثل ذلك الزعيم الأخرق الذي آثر التراجع عن مسلّمات التعاون الدولي ومقتضياته؟

(سفير سوداني سابق)

> ليس الاتحاد الأفريقي وحده الذي تقاصرتْ فعالية دبلوماسيته الجماعية، وكاد يقتلها الضمور، بل أيضاً البلدان العربية عبر جامعتها المُنهكة
>
> حين تتحرّكُ الشعوبُ نشداناً لحرية بعدت عنها، وتطلّعاً لاقتصاديات تحقق شيئاً من الكرامة، تجد ذلك الحراكَ يتمدّد إلى شعوب وبلدان أخرى

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads